



التاريخ: الأثنين : 2017/10/23

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس

تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- القدس: الاحتلال يعتقل 43 مواطناً من العيسوية أغلبهم قاصرون ويستدعي أسرى محررين .
- بلدية الاحتلال تعزم بناء 176 وحدة استيطانية في قلب جبل المكبر بالقدس المحتلة .
- جامعة القدس تعقد المسابقة الدولية التاسعة لأفضل مرافعات قانونية .
- يزن وبلال.. طفلان أوجعتهما قيود الاحتلال .
- دراسة: الاحتلال يهدم 4 آلاف منزل بالقدس خلال 50 عاما .
- الأوقاف الفلسطينية تستنكر اقتحامات المستوطنين المتتالية للأقصى .
- مركز حقوقي يدعو الحكومة الفلسطينية لدعم المؤسسات الصحية في القدس .



القدس: الاحتلال يعتقل 43 مواطنا من العيسوية أغلبهم قاصرون ويستدعي أسرى محررين

القدس 23-10-2017 وفا- شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي تُساندها طائرة مروحية، فجر اليوم الاثنين، حملة اعتقالات واسعة في بلدة العيسوية في مدينة القدس المحتلة، طالت 43 مواطنا.

ونقل مراسلنا عن عضو لجنة المتابعة في البلدة رائد أبو ريالة، أن قوات كبيرة من جنود وشرطة الاحتلال الخاصة، وعناصر من المخابرات، تُساندها طائرة مروحية، اقتحمت بلدة العيسوية من مختلف المداخل الرئيسية، والفرعية، وداهمت منازل عدد كبير من المواطنين، أثارت خلالها حالات من الهلع، والفرع، بين صفوف المواطنين، وانسحبت بعد اعتقال نحو ثلاثين مواطنا.

من جانبه، قال محامي القاصرين في مركز معلومات وادي حلوة محمد محمود "ان قوات الاحتلال حوّلت المعتقلين من العيسوية الى مراكز اعتقال وتحقيق في المدينة، ومنها: "المسكوبية" غرب القدس، ومركز تابع لشرطة وحرس حدود الاحتلال بشارع صلاح الدين، و"القشلة" بالقدس القديمة، ومركز توقيف في مستوطنة "أبو غنيم" جنوب المدينة.

وأوضح نادي الأسير، في بيان، أن الاحتلال اعتقل كل من: آدم كايد محمود، وفراس محمود، ومحمد عبد الرؤوف محمود، ووليد توفيق أبو الحمص، ومحمد توفيق أبو الحمص، ومنصور محمود، وأدهم سبتة، ومحمود عوني، ويوسف عيسى علي عيشة، ويزن نعاجي، ووسيم إياد عمر داري، ومجد مروان داري، ومحمود سعدي، ومحمد حسين عبيد، وعماد طه أبو ريالة، وقصي أبو خنجر، وعلاء أبو خنجر، وأيوب علي أبو الحمص، وأحمد سمير عبيد، وعلي موسى عيشة، وعبود موسى عيشة، ومروان طه أبو ريالة، ومحمد المصري، ويوسف درويش، وأحمد أبو الرومي، ومحمد داود إسماعيل أبو ريالة، وآدم شمالي، وحمادة شمالي، ويزن الحرباوي، وعبد داري، وطارق مصطفى، وهيب عليان، ومأمون محمود، وعماد أبو ريالة، وسلطان محمود، وحسام عليان، ومحمد زكريا عليان، وأحمد عبد الرؤوف محمود، وآدم درويش، وفادي العيساوي، ومحمد هشام محمود، ومحمد علي ناصر، وطارق العيساوي.

فيما سلمت قوات الاحتلال استدعاءات للأسرى المحررين: نور سلطان، ومحمود عوض الله درباس، وشيرين العيساوي، لمقابلة مخابراتها.



بلدية الاحتلال تعترم بناء 176 وحدة استيطانية في قلب جبل المكبر بالقدس المحتلة

القدس 22-10-2017 وفا- تعترم لجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس المصادقة، يوم الأربعاء المقبل، على مخطط لبناء 176 وحدة سكنية استيطانية في قلب بلدة جبل المكبر في القدس المحتلة، حسبما ذكرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي مساء اليوم الأحد.

ويقضي هذا المخطط بتوسيع البؤرة الاستيطانية "نوف تسيون" في قلب جبل المكبر، التي أقيمت في العام 1994. وتسكن المستوطنة 91 عائلة في بؤرة استيطانية مؤلفة من سبعة مبان. وسيجعل قرار لجنة التخطيط والبناء بلدية الاحتلال بإضافة 176 وحدة سكنية البؤرة الاستيطانية "نوف تسيون" الأكبر من نوعها في قلب حي فلسطيني في القدس المحتلة.

واعترت مصادر في بلدية الاحتلال أن "الضغوط السياسية (الأميركية بالأساس) تددت، والحديث يدور عن تصاريح بناء في المكان الذي لم يجرؤوا في الماضي على المصادقة على بناء يهودي فيه."

ونقلت القناة الثانية عن بركات قوله، اليوم "نواصل بناء وتعزيز القدس. وفي العام الخمسين لتوحيد المدينة (أي احتلالها) نقوم بتوحيد القدس بالأعمال الميدانية."

جامعة القدس تعقد المسابقة الدولية التاسعة لأفضل مرافعات قانونية

القدس- معا- نظمت جامعة القدس للعام التاسع على التوالي بالتعاون مع المعهد الدولي لحقوق الانسان في Caen المسابقة الدولية لأفضل مرافعات قانونية في حقوق الانسان، شارك فيها عدة محامون فلسطينيون، وقدموا مرافعات قانونية حول قضايا قانونية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان من مناطق مختلفة من العالم، وخاصة في فلسطين.

وتهدف جامعة القدس من اهتمامها وتنظيمها لهذه المسابقة سنوياً بالتعاون مع المعهد الدولي لحقوق الانسان والسلام في كاين CAEN بفرنسا إلى توجيه نداءات لجميع حكومات ومؤسسات دول العالم بضرورة حماية حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن المساس بها، وأهمها حقوق الفلسطينيين في ظل انتهاك الإسرائيليين لها.

وافتح المسابقة رئيس جامعة القدس أ.د. عماد أبو كشك، وذلك بحضور دبلوماسي رفيع المستوى، شمل القنصل الفرنسي العام في القدس "بيير كوشار"، ودبلوماسيون من دول المشاركين في المسابقة مثل كندا وبلجيكا، إضافة الى وفد من أعضاء البرلمان الفرنسي، وحقوقيون فلسطينيين ودوليين شاركوا في عضوية لجنة المحلفين، والمسؤول عن المسابقة د. انور ابو عيشة.



كما وحضر المسابقة ممثلين عن قطاع العدالة الفلسطيني، على رأسهم المستشار محمد الحاج قاسم رئيس المحكمة الدستورية الفلسطينية، ومجموعة من القضاة واعضاء النيابة العامة، اضافة الى ممثلين عن نقابة المحامين الفلسطينية التي تساهم كل عام في تنظيم المسابقة.

وفي كلمته أكد أ.د. عماد أبو كشك أن مسابقة المرافعات الدولية تحمل رسالة قيمة لانطلاقها من جامعة القدس، قائلاً: "لم تكن صدفة أن تكون المسابقة في مدينة القدس في منطقة الشرق الأوسط فالمنظمين لها اختاروا هذا المكان كونها أهم بقعة ومن أكثر الدول التي تتعرض لانتهاكات حقوق الانسان."

وشدد على أهمية المسابقة التي تنبع من أهمية الدفاع عن حقوق الانسان أينما وجدوا، ومنحها فرصة للمتسابقين للترافع أمام الجمهور في قضايا مختلفة تتعلق بانتهاك حقوق الانسان.

وقال القنصل الفرنسي "بيير": "إن الحديث عن حقوق الإنسان من جامعة القدس له رسالة قوية، فعلى بعد أمتار أقامت إسرائيل جداراً منعت الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الأساسية، وأعاقت العملية التعليمية في حرم الجامعة من داخل مدينة القدس، وهو ما يؤكد انتهاكها لاتفاقيات دولية وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان."

وأعرب عن أمله في الشباب الفلسطيني ولما سيقدموه للدفاع عن حقوقهم رغم كل ما يتعرضون له، مشيراً إلى أن فرنسا تقف بجانب الفلسطينيين في كامل حقوقهم.

وقال عميد كلية الحقوق د. محمد خلف إن جامعة القدس وكلية الحقوق ملاذاً لكل مضطهد وصاحب قضية، وتدافع عن حقوق الانسان أينما وجد، شاكرًا القائمين على المسابقة من الجانب الفلسطيني والفرنسيين ومن جميع الدول المشاركة.

ووجه رئيس المعهد الدولي لحقوق الإنسان "الان توريه" رسالة للفلسطينيين من قلب جامعة القدس بأن الجدار الذي يحاصر الجامعة ويفصلها عن مدينتها القدس يجب أن يزول حيث لا سلام مع هذا لجدار، مؤكداً أن القدس ستكون عاصمة الفلسطينيين."

وأشار إلى أن المسابقة العاشرة ستكون أقوى وأشمل بمشاركة قارة جديدة لإضافة لفلسطين، وكندا وفرنسا وبلجيكا." وفازت قضية "وجع لا ينتهي، نادبة أبوجمل تحمل وجع العقوبات الجماعية" للمحامي محمد عليان من القدس على المركز الأول، حيث تضمنت قضيته التي تحدثت عن المواطنة نادبة أبو جمل من القدس وانتهاك حقها في احتضان أطفالها وذلك بإبعاد الإسرائيليين لها عن المدينة وتدمير منزلها عقاباً لها، فيما حصلت القضية" أنت دائما حر في تغيير أفكارك واختيار مستقبل مختلف" للمحامي ماثيو جاك- من كندا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة ففازت فيها المحامية ريم حسن من رام الله في قضية "التحرش في مكان العمل."



والمحامون المشاركون في المسابقة هم محمد عليان من القدس، امينونو تيكو سيرام من توجو، ريم حسن من رام الله، لوران جامي من باريس، إسلام عبد الجبار من القدس، ماثيو جاك من كندا، أمان منصور من نابلس، نتالي لبير من كاين.

وتكونت لجنة المحلفين من الجانب الفلسطيني رئيس نيابة العدل العليا د. عبد الناصر أبو سمهدانة، وعضو مجلس نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين ورئيس لجنة التدريب المحامي سهيل عاشور، ونائب رئيس جامعة القدس لشؤون القدس د.

صفاء ناصر الدين، وعميد كلية الحقوق د. محمد خلف، ورئيس قسم القانون العام في كلية الحقوق د. نجاح دقماق، ومدير العيادة القانونية في جامعة القدس د. منير نسيبة، والقاضي محمد عياد العجلوني رئيس محكمة بيت لحم.

ومن الجانب الفرنسي 4 أعضاء مجلس نواب فرنسي "مجلس تشريعي" جدد وهم من حزب الرئيس، عضو مجلس أعيان "مجلس الشيوخ"، ويرأس لجنة المحلفين القنصل الفرنسي العام في القدس، عضو ممثل كندي لدى السلطة الفلسطينية، نقيب المحامين في مدينة كاين "Caen" ، بروفييسور من كلية الحقوق في جامعة كاين "Caen"

وتعتبر جامعة القدس مساندة وداعمة بقوة لحقوق الانسان خاصة في مدينة القدس من خلال انشائها المراكز الحقوقية التي تقدم المساندة القانونية لسكان المدينة، كعيادة القدس لحقوق الإنسان ومركز العمل المجتمعي، والذين يقدمون هذه الخدمات دون مقابل للسكان هناك.

ومن المعروف أيضاً زيارة محامين حقوقيين وشخصيات سياسية مرموقة واطلاقهم نداءات هامة من حرم جامعة القدس والتي كان آخرها زيارة لويس مورينو اوكامبو المدعي العام السابق لمحكمة الجنايات الدولية، إضافة إلى عقد كلية الحقوق للعديد من اللقاءات الخاصة بحقوق الفلسطينيين والمقدسين على وجه الخصوص.

وتعد علاقة جامعة القدس مع الحكومة والجامعات الفرنسية علاقة وطيدة إذ وقعت معها العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون في المجال الأكاديمي والبحثي ومجال التبادل الطلابي، ومن ضمن المؤسسات الفرنسية الصديقة للجامعة المعهد الدولي لحقوق الانسان والسلام الهادف إلى تعزيز وحماية حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي والتسوية السلمية للنزاعات، وهو الشريك والداعم للمسابقة منذ انطلاقتها.

تجدر الإشارة إلى أن كلية الحقوق في جامعة القدس انطلقت اوائل التسعينات من القرن المنصرم، حيث تم افتتاح أول كلية حقوق في الوطن لتروي عطش شعبنا لحقوقه وتؤسس لنواة منظومة حقوق فلسطينية مؤسساتية كاملة، ونظمت الاف المؤتمرات وورش العمل والندوات وعقدت مئات الاتفاقيات والتفاهات مع أرقى المؤسسات الأكاديمية والعلمية على الصعيد العربي والدولي، وساهمت بنسبة لا تقل عن 80% في تأسيس النظام القضائي الفلسطيني بمؤسساته المختلفة.



يزن وبلال.. طفلان أوجعتهما قيود الاحتلال

بلال غتيت ويزن الحسيني طفلان من مخيم الصمود الواقع في حي الشيخ جراح بالقدس، اعتقلهما الاحتلال الإسرائيلي في أبريل/نيسان الماضي بزعم إلقاءهما زجاجات حارقة على منازل للمستوطنين، فحكم على بلال (13 عاما) بالحبس المنزلي، وعلى يزن (13 عاما) بالإيداع في "مركز للإصلاح" وهو أشبه بمعتقل للأحداث بمدينة عكا، شمال فلسطين.

يقول بلال، بينما تحيط بقدميه أسوار تتبع وضعتها سلطات الاحتلال، إنه شعر بالفرح بعد الإفراج عنه من السجن إلى الحبس المنزلي، لكنه بات يشعر بضيق شديد يزيد كلما رأى أقرانه يلعبون ويمرحون وهو حبيس المنزل.

أما والده خليل غتيت فأوضح أنه ابنه اعتقل قبل ستة أشهر في سجن المسكوبية ثم تقرر الإفراج عنه شريطة الحبس المنزلي وبكفالة الوالدين، مع منعه من التحرك دون صحبة أحد والديه، موضحا أن سلوك ابنه تغير في تعامله مع محيطه وأشقائه مما يعكس ضغطا كبيرا في داخله.

أما محمد الحسيني والد الطفل يزن، فأوضح أن الاحتلال كان قد قرر الإفراج عنه شريطة الحبس المنزلي، لكن المحكمة قررت تحويله إلى دار للأحداث بمدينة عكا، وهي بمثابة معتقل للأطفال، مما شكل عبئا عليه وعلى والديه خاصة في الزيارة على بعد 180 كيلومترا.

المصدر : الجزيرة

دراسة: الاحتلال يهدم 4 آلاف منزل بالقدس خلال 50 عاما

جاء في دراسة لمركز المعلومات البديلة في القدس أعدها الباحث عيسى سميرات أن أهالي مدينة القدس تكبدوا خسائر مالية تجاوزت تسعة مليارات دولار خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 2013، جراء عمليات هدم المنازل التي يشنها الاحتلال.

وأوضحت الدراسة أن الاحتلال هدم وأزال حوالي أربعة آلاف منزل منذ عام 1967، ما أدى إلى تشريد ثلاثين ألف فلسطيني في مدينة القدس، معظمهم من الأطفال.

وتبين الدراسة أن أشكال وادعاءات الهدم "الإسرائيلية" تتنوع بين أربعة، هي: الهدم العسكري (48%)، والهدم العقابي (6%)، والهدم الإداري (20%)، والهدم غير معروف الأسباب (24%). ويعتقد معظم الفلسطينيين في القدس -وفق الدراسة- أن البناء دون ترخيص يأتي نتيجة لعدم منح تراخيص "إسرائيلية" للبناء لأسباب سياسية.



وتشير الدراسة إلى أن الضحايا تحملوا جراء ذلك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية، وآلاما كثيرة ومتعددة أثرت سلبا على مستقبلهم، بدءا من شراء قطعة الأرض بثمن مرتفع، ثم بناء البيت على نفقة الأسرة الخاصة، فضلا عن دفع ملايين الدولارات أتعاب محامين وبدل غرامات ومخططات ورسوم علاج بعض أفراد الأسرة في مصحات عقلية ومستشفيات، وما إلى ذلك من التحاق رب الأسرة بركب البطالة، مروراً باستئجار بيت أو خيمة لا تتسع للجميع، وصولاً إلى فقدان وحدة العائلة التي لا تزال تشكل المكون الاجتماعي الرئيس في فلسطين.

ويوضح الباحث سميرات أن الفلسطينيين في القدس خسروا حقوق الملكية ومصادر عملهم ووظائفهم، وقد يظل الفرد منهم يبحث عن بيتٍ يقيم فيه لمدة تزيد على خمس سنوات بعد عملية الهدم، منها إلى أن نسبة البيوت المهدمة تقدر بـ 25% من مساحة الأحياء غير المرخصة في القدس، في الوقت الذي ما زال فيه 85 ألف مقدسي يعيشون في تهديد دائم بهدم بيوتهم، في ظل غياب حل لإنهاء معاناتهم المستمرة.

وتذكر الدراسة أنه لا زال 15 ألف بيت - تُشكل ثلث أحياء شرق القدس - يهددها خطر الإزالة والتدمير، ولا يتمتع الأشخاص الذين يعيشون فيها بأدنى الحقوق الأساسية، إذ يمنعهم قانون الاحتلال من استخدام شبكاتي المياه والمجاري، وهو ما أدى إلى انتشار أمراض خطيرة بينهم.

الأوقاف الفلسطينية تستنكر اقتحامات المستوطنين المتتالية للأقصى

استنكر مدير دائرة وحدة القدس والعلاقات العامة بوزارة الأوقاف والشئون الدينية أمير أبو العمرين اقتحامات المستوطنين المتتالية للمسجد الأقصى المبارك، موضحاً أن حكومة الاحتلال تصدر المستوطنين والجماعات اليهودية المتطرفة للاقتحامات بشكل متعمد؛ لإثارة حفيظة العرب والمسلمين واستفزاز المرابطين في المسجد.

واعتبر أن هذه الاقتحامات تأتي في إطار التقسيم الزمني والمكاني للمسجد على غرار المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل وذلك إبتاعاً لسياسة التهويد والاستيطان وفرض انتهاكاتهم العنصرية والإجرامية بحق المقدسين من غير وجه حق.



مركز حقوقي يدعو الحكومة الفلسطينية لدعم المؤسسات الصحية في القدس

غزة - وكالة قدس نت للأنباء

اعرب المركز الفلسطيني لحقوق الانسان عن قلقه الشديد بسبب توقف مستشفى المطلع في مدينة القدس المحتلة عن استقبال مرضى القطاع المحولين للعلاج فيها، بسبب تراكم الديون المستحقة على وزارة الصحة الفلسطينية.

ودعا المركز وزارة الصحة إلى سرعة تسديد المستحقات المالية المتراكمة عليها لمستشفى المطلع، محذرا من مغبة انهيار مؤسسات فلسطينية أساسية في مدينة القدس المحتلة، جراء وقف دعمها وتمويل مستحقاتها المالية في وقت تشتد فيه سياسات السلطات الإسرائيلية المحتلة من أجل تهويد المدينة وشل وتدمير عمل مؤسساتها التي تقدم خدمات رئيسية لكافة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها المركز، فوجئ مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في مستشفى المطلع يوم أمس، السبت، الموافق 2017/10/21، باتصالات من إدارة المستشفى، تطالبهم بعدم القدوم في المواعيد المحددة لعلاجهم، والتي حُجزت بشكل مسبق. وقد عزت إدارة المستشفى ذلك لتراكم الديون المستحقة على وزارة الصحة الفلسطينية، وأن ذلك يحول دون تقديم الخدمات الطبية للمرضى.

وقد أكدت مصادر دائرة العلاج في الخارج في غزة أن مرضى السرطان الحاصلين على تحويلات طبية ومواعيد في مستشفى المطلع، قد تلقوا اتصالات من إدارة المستشفى تطالبهم بعدم القدوم للمستشفى وفقاً لتلك المواعيد إلى حين حل المشكلة المالية مع وزارة الصحة الفلسطينية. وأضافت تلك المصادر أن هؤلاء المرضى بحاجة لعلاج إشعاعي وكيميائي، وأن ملفاتهم جاهزة في المستشفى، وأن تحويلهم وعلاجهم في مستشفيات أخرى صعب جداً لتدهور أوضاعهم الصحية.

في هذا الإطار إلتقى المركز عبر المحامي محمد بسيسو بالدائرة القانونية، الدكتور وليد نمور، المدير العام لمستشفى المطلع، حيث أطلعه على دور المركز في مساعدة المرضى، فيما حذر د. نمور من انهيار كامل في الخدمات التي يقدمها المستشفى لمرضى الكلى والسرطان من قطاع غزة والضفة الغربية، بسبب تفاقم تداعيات الأزمة المالية الناتجة عن تراكم الديون المستحقة على السلطة الفلسطينية، والبالغة 122 مليون شيكل، والذي يفوق قدرة المستشفى في تحمل احتياجاته المالية الأخرى كتنظيف وصيانة الأجهزة. وأكد أن مرضى قطاع غزة لهم خصوصية لدى مستشفى المطلع لما يعانونه من صعوبات واجراءات الحصول على التصاريح للوصول الى المستشفى في القدس.

وبحسب د. نمور، يُعتبر مستشفى المطلع المستشفى الفلسطيني الوحيد الذي يقدم خدمات الإشعاع لمرضى السرطان، وخدمات أخرى متقدمة، وغسيل الكلى للأطفال، وتبلغ قيمة الخدمات التي يقدمها مستشفى المطلع لمرضى غزة والضفة



حوالي 15 مليون شیکل شهرياً، منها 7 مليون شیکل ثمناً للأدوية وعلاجات لمرضى السرطان. ووفقاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فإن مستشفى المطلع يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المرضى المحولين للعلاج خارج مراكزها الطبية، حيث يبلغ عدد المرضى المحول لها نحو 1000 مريض شهرياً، 300 من غزة و700 من الضفة.

ودعا المركز الفلسطيني لحقوق الانسان وزارة الصحة بسرعة تسديد تلك المستحقات المتراكمة عليها لمستشفى المطلع، وحماية حق كل شخص في الوصول إلى أفضل مستوى من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية الذي يمكن بلوغه. كما حث المركز إدارة مستشفى المطلع على التراجع عن قرارها وقف استقبال المرضى المحولين لها من وزارة الصحة الفلسطينية، وخاصة مرضى قطاع غزة، الذين يضطرون لإتباع إجراءات معقدة وطويلة من أجل الحصول على تحويلة طبية جديدة، والانتظار للحصول على تصاريح دخول من السلطات الإسرائيلية المحتلة للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة و/أو المستشفيات في اسرائيل.

ورأى المركز أن توجهات السلطة الفلسطينية ينبغي أن تركز على دعم وتعزيز المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، باعتبارها أولوية قصوى في مواجهة سياسات السلطات المحتلة ضد المدينة ومؤسساتها، بما في ذلك المستشفيات المقدسية، كمستشفى المطلع والمقاصد الخيرية، واللتين تقدمان خدمات صحية هامة لكافة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمستويات عالية.

وحذر المركز من التداعيات الخطيرة التي يمكن أن يخلفها وقف دعم المؤسسات الفلسطينية المقدسية، والتي تواجه كافة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى حصار المدينة ومؤسساتها والعمل على تهويدها وعزلها عن اتصالها الجغرافي الطبيعي مع باقي الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- انتهى -